دور الشرطة الفلسطينية في الحد من جريمة تعاطي المخدرات في محافظة الخليل

The role of the Palestinian police in reducing the crime of drug abuse In Hebron Governorate

رؤوف نادي محمود أبوعواد،*

إشراف : أ.د.مباركة بلحسن

كلية العلوم الاجتماعية، جامعة محمد بن احمد وهران2، الجزائر

****

تاريخ الإرسال:2018/12/16 **تاريخ القبول:2019/01/11** **تاريخ النشر: 31 جانفي 2019**

ملخص:

هدفت هذه الدراسة للتعرف على دور جهاز الشرطة في الحد من جريمة تعاطي المخدرات في محافظة الخليل، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة صمم الباحث استبانه تكونت من قسمين، القسم ألأول احتوى على المعلومات الشخصية والتي مثلت المتغيرات المستقلة لهذه الدراسة، أما القسم الثاني فاحتوي على 24 فقرة تم توزيعها على ثلاثة محاور، وشكل العاملين في جهاز الشرطة التابع لمحافظة الخليل مجتمعا للدراسة، وبلغ قوام عينة الدراسة 50 فرد، كما واستخدم الباحث أسلوب العينة العشوائية البسيطة في اختيار هذه العينة، أما المنهج الذي استخدمه الباحث في دراسته فهو المنهج الوصفي التحليلي نظرا لملائمته لأغراض هذه الدراسة، وتوصل الباحث إلى عدة نتائج كان أهمها أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05 ≥α) بين مستويات استجابة أفراد جهاز الشرطة بسبب الجنس.، بينما وجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05 ≥α) بسبب المؤهل العلمي لصالح حملة الدراسات العليا وكذلك الأمر كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05 ≥α) بين مستويات استجابة أفراد جهاز الشرطة بسبب إدارات الشرطة لصالح دائرة مكافحة المخدرات بينما لم يجد فروقا ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05 ≥α) بين مستويات استجابة أفراد جهاز الشرطة بسبب سنوات الخبرة، وأوصت هذه الدراسة بضرورة تكثيف الجهود للحد من هذه الآفة التي غزت صفوف الشباب.

كلمات مفتاحية: المخدرات، فلسطين، الشرطة، الاجرام، التعاطي

Abstract *:*
The purpose of this study was to identify the role of the police in reducing the crime of drug abuse in Hebron governorate. To achieve the objectives of this study, the researcher designed a questionnaire consisting of two parts. The first section contains personal information which represented the independent variables of this study. The researcher used the simple random sample method in selecting this sample. The method used by the researcher in his study is descriptive analytical method because of the The researcher concluded that there were no statistically significant differences at the level of (0.05 αα) between the response levels of the police force due to sex, while significant differences were found at the level of significance (0.05 αα) (0.05 αα) between levels of response of police officers due to the police departments in favor of the Anti-Drug Department, while there were no statistically significant differences at the level of significance (0.05 α) α) between police response levels Because of years of experience, and recommended the study of the need to intensify efforts to reduce this scourge that invaded the youth.
Keywords*: Drugs, Palestine, police, criminality, abuse*

---

*طالب أجنبي، raofabuawwad@yahoo.com،فلسطيني الجنسية، مسجل سنة ثانية دكتوراه ل م د، تخصص سوسيولوجيا الاجرام، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة محمد بن احمد وهران2، مخبر الأنساق، البنيات، النماذج والممارسات

المقدمة

إن تعاطي المخدرات موضوع ذو ماضٍ وحاضر ومستقبل؛ أمّا الماضي فبعيد إلى فجر الحياة الإنسانية، وأما الحاضر فيشمل العالم كله، وأما المستقبل فأبعاده متجددة ولا يمكن حصرها وتحدديها، وما من مجتمع ترامت سيرته إلينا عبر العصور والمستويات الحضارية إلا عثرنا بين سطورها ما ينبئ عن التعامل مع مادة أو مواد محدثة لتغيرات في الحالة النفسية والعقلية للمتعامل. تترامى إلينا هذه السيرة عن الصين ، والهند، ومصر، وفارس، واليونان القديمة(Aldrich,1972)، وكذلك العديد من المجتمعات البدائية مثل قبائل التوا في رواندا، وقبائل الماكولولو والسوازس واللوبا، وهذه القبائل بالقرب من بحيرة فيكتوريا ونهر الكونغو وتنزانيا (Toit,1973).

وتشير الدراسات أن ظاهرة تعاطي المخدرات قد عرفت في الحضارات القديمة، ويقال أن الفراعنة هم أول من عرفها في المناطق العربية، كان أهمها مخمرات مشتقة من نبات الخشخاش والقنب، ومن الجدير ذكره أن استعمالها كان مقتصرا على مجالات الطب، فالأفيون كان يستخدم لعلاج أمراض العيون وصناعة المراهم، وكان الخشخاش يستعمل مهدئا للأطفال من الصراخ، وقيل أن الحشيش والأفيون دخل لجزيرة العرب عن طريق الغزوات حيث تعرض له المغول واختلطت الحضارات بحضارة العرب(أبو علي، 2003).

إن وضع قضية المخدرات وإدمانها في حجمها الحقيقي بالأرقام والإحصاءات، وتقدير حجم المخاطر والصعاب الناجمة عنها يحدد الأدوار المطلوبة لمكافحتها بالطرق الملائمة للبيئة التي نعيش بها، غير أن هذا الموضوع برز على هيئة مشكلة عصبية، تحتل مكان الصدارة بين المشكلات الاجتماعية والصحية،على الصعيد العالمي منذ منتصف الستينيات(Wolstenholem and Knight,1965)، وتبلور الاهتمام بها في عدد من المجتمعات العربية بدءا من منتصف السبعينيات، فتوالى انعقاد العديد من المؤتمرات في بعض الدول العربية آنذاك، كان أهمها المؤتمر العربي الدولي الأول للمسكرات والمخدرات المنعقد في البحرين سنة 1975م، وكذلك المؤتمر العربي الدولي الثالث للمسكرات والمخدرات المنعقد في الخرطوم في ديسمبر سنة 1977، واستمرت قوة الدفع على الصعيد العالمي، فظهرت الكثير من المؤلفات حول العالم خاصة باللغة الإنجليزية،

بعضها موجه للمتخصصين وأخرى للعامة والمثقفين، وقد نشر معهد البحوث الصيدلانية التابع لجامعة المسسبي سنة 1967م بيبليوجرافيا شارحة عن مادة القنب(سويف،1996).

مشكلة الدراسة

تشكل المخدرات في مجتمعاتنا العربية بشكل عام وفي مجتمعنا الفلسطيني بصورة خاصة موضوعا مثيرا للجدل، خاصة بعد انتشار جريمة حيازتها وتصنيعها وتوزيعها بشكل كبير في الآونة الأخيرة ولا سيما تعاطيها لعدد كبير في محافظة الخليل بصورة أكبر، وهنا تكمن المشكلة لدراسة مدى دور جهاز الشرطة الفلسطينية في الحد من جريمة تعاطي المخدرات في محافظة الخليل ، ومدى فعالية هذا الدور.

كما وتناولت في دراستي هذه العديد من القضايا لعل أبرزها فعالية الأساليب الوقائية من جريمة تعاطي المخدرات، والوقاية الأولية ضمن البرامج المحلية ومدى تنفيذ هذه البرامج على الصعيد الوطني، كما ودرست فعالية الأساليب العلاجية للحد من جريمة تعاطي المخدرات، وآلية العمل في جهاز الشرطة في الحد من جريمة تعاطي المخدرات وكذلك المعيقات التي تواجههم أثناء القيام بواجباتهم وعملهم، كما وتناولت عقوبة جريمة تعاطي المخدرات.

أسئلة الدراسة :

تعددت أسئلة الدراسة وكان أهمها:

1- ما دور جهاز الشرطة الفلسطينية في الحد من جريمة تعاطي المخدرات في محافظة الخليل من وجهة نظر العاملين في جهاز الشرطة الفلسطينية ؟

2- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مستويات استجابة أفراد جهاز الشرطة تعزى لمتغير الجنس؟

3- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مستويات استجابة أفراد جهاز الشرطة تعزى لمتغير إدارات الشرطة ؟

4- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مستويات استجابة أفراد جهاز الشرطة تعزى لعدد سنوات الخبرة ؟

5- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مستويات استجابة أفراد جهاز الشرطة تعزى لمتغير المؤهل العلمي؟

فرضيات الدراسة

1- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مستويات استجابة أفراد جهاز الشرطة تعزى لمتغير الجنس.

2- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مستويات استجابة أفراد جهاز الشرطة تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

3- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مستويات استجابة أفراد جهاز الشرطة تعزى لمتغير إدارات الشرطة.

4- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مستويات استجابة أفراد جهاز الشرطة تعزى لعدد سنوات الخبرة.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة بتسليط الضوء على دور جهاز الشرطة الفلسطينية في الحد من جريمة تعاطي المخدرات، وإثارة الاهتمام والرقابة من قبل المعنيين كما وتعد هذه الدراسة إضافة جديدة للمعرفة العلمية العامة وللمهتمين بالقطاع الأمني والمجتمعي، ونافذة يمكن من خلالها التعرف على فعالية دور الشرطة الفلسطينية في الحد من جريمة تعاطي المخدرات ومكافحتها.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

1- تسليط الضوء على دور جهاز الشرطة في الحد من جريمة تعاطي المخدرات في محافظة الخليل.

2- تسليط الضوء على مخاطر المخدرات على الفرد والمجتمع، والعمل على اتخاذ إجراءات للحد منها.

3- خلق فرصة لفتح نقاش وطني لبحث خطورة تعاطي المخدرات لتطوير القوانين والآليات المتبعة مع جرائم تعاطي المخدرات.

حدود الدراسة:

الحدود التي حددت هذه الدراسة هي:

1- الحدود الزمانية: تم إجراء هذه الدراسة من العام الأكاديمي (2017\2018).

2- الحدود المكانية: تم إجراء هذه الدراسة على العاملين لدى جهاز الشرطة الفلسطينية في محافظة الخليل.

3- الحدود الموضوعية:تم تعميم نتائج هذه الدراسة في حدود البحث.

4- الحدود القانونية: تم اعتماد القوانين المطبقة في فلسطين بشأن المخدرات والمؤثرات العقلية.

المبحث الأول: المخدرات تعريفها ومراحل تطور جرائمها في فلسطين

المطلب الأول: تعريف المخدرات:

لغةً: الخِدْرُ هو سترٌ يُمدُ للجارية في ناحية البيت ثم صار كل ما واراك من بيت ونحوه خدرا. ومُخدِّر من خدر ونباتٌ مخدِّر أي تناوله أو شمه يجعل الجسم مسترخيا غير قادر على الحركة، والمخدرات مادة تخدِّر الجسم والإحساس وتبعث في النفس نشوة مؤقتة وتفتك بالجسم (ابن منظور،2006).

أما تعريفها اصطلاحا:"فهي كل مادة تعمل على تعطيل أو تغيير الإحساس في الجهاز العصبي لدى الكائنات الحية الإنسان والحيوان"، (المغربي، 1971).

أما علميا فعُرفت على أنها:"مادة كيميائية تؤثر على الوظيفة البيولوجية، ومصدر بعضها النباتات والآخر تم تصنيعه في المختبرات ويؤثر على المتعاطي سلبيا أو إيجابيا، وذلك يعتمد على الجرعة التي تناولها الفرد ودوافعها، ومن شأن هذه المادة أن تتسبب في تسكين الألم" (Kleiman, Caulkins and Hawken,2011).

وعُرفت قانونيا بأنها: "كل مادة مسكرة بغض النظر عن طريقة تحضيرها سواء كانت طبيعية أو تم تحضيرها كيميائيا، تقوم بإزالة العقل كليا أو جزئيا، وإذا تم تناولها فمن شأنها أن تؤدي إلى الإدمان مسببةً تسممات في جسم الإنسان وخاصة في الجهاز العصبي، وبالتالي تعود بالضرر للفرد وللمجتمع ككل، وقد حظرت الدول قانونيا تداولها وزراعتها وكذلك تصنيعها إلا لأغراض يتم تحديدها بالقانون ويحظر على الغير مصرح لهم بالتعامل معها"(حوري،2003).

وعُرفت بالقانون الفلسطيني بأنها كل مادة طبيعية أو تركيبية من المواد المدرجة في القوائم الدولية المعتمدة من الجهة المختصة في الوزارة.

المطلب الثاني: أمثلة على المخدرات التي يتم تعاطيها

وقُسمت المخدرات إلى نوعين، مخدرات طبيعية ومخدرات يتم تصنعيها وإعدادها في المختبرات.

أولاً: المخدرات الطبيعية: وهي مخدرات مشتقة من نبات الخشخاش والقنب والكوكا والقات، وتحتوي أوراق هذه النباتات وزهورها وكذلك ثمارها على مواد مخدرة مثل المورفين والكوكايين والكواديين(أبوعلي،2003).

ثانياً: المخدرات المصنعة كيميائيا: وهي التي يتم تصنيعها في المختبرات ومنها (KSchacter,2006)، حمض الليثيرجيك، والتربتامين،وغيرهامن الأنواع.

المطلب الثالث: مراحل تطور جرائم المخدرات في فلسطين.

ومن الجدير ذكره أن تعاطي المخدرات في فلسطين مر في ثلاث مراحل، مرحلة ما قبل الاحتلال الإسرائيلي وكان فيها فلسطين عبارة عن محطة أي ليست بالدولة المنتجة أو المستهلكة، لكن في مرحلة الاحتلال الإسرائيلي كان هناك انتشارا سريعا للمواد المخدرة بكافة أنواعها، أما المرحلة الثالثة وهي قدوم السلطة الوطنية وفيها أولت السلطة فور دخولها إلى أرض الوطن أهمية كبرى بإنشاء الإدارة العامة لمكافحة المخدرات بهدف مكافحة المخدرات، (mazenshamma.blogspot.com).

وفي هذه المراحل الثلاث صدرت تشريعات عديدة حول المخدرات في فلسطين، أما عن المرحلة الأولى قبل الاحتلال الإسرائيلي أصدر المندوب السامي في فلسطين قانون العقاقير الخطرة رقم (46) لسنة 1925م، ومر هذه القانون بتعديلات عدة حتى انتهى بإلغائه وصدور قانون العقاقير الخطرة رقم (17) لسنة 1936م (كردي، 2016).

وبعد وقوع فلسطين في قبضة الاحتلال الإسرائيلي، فتم ضم الضفة الغربية للأردن وتم تطبيق القانون الأردني عليها وقام الأخير بإلغاء قانون العقاقير الخطرة رقم (17) لسنة 1936م، وتم تطبيق قانون العقاقير الخطرة الأردني رقم (10) لسنة 1955م، وتم كذلك ضم قطاع غزة لمصر وعليه تم تطبيق قانون المخدرات المصري رقم (21) لسنة 1928، وتم إلغاءه بصدور قانون الجواهر المخدرة رقم (9) لسنة 1962، والذي تم تعديله بقانون رقم (36) لسنة 1966م (عنبوسي، 2016).

أما بعد عام النكسة فاستمر العمل بالقوانين المطبقة في كل من الضفة والقطاع، وتم تطبيق القانون رقم (558) لسنة 1975م من قبل الاحتلال والذي تهاون في حماية المجتمع الفلسطيني، وانتشرت هذه الجريمة لعدم وجود الرادع القانوني لها .

و في عام 1979 جاءت منظمة التحرير الفلسطينية الواردة بالمادة 2/437 من القانون الثوري والتي تنص على"كل من تعاطي المخدرات يعاقب بالحبس ثلاثة أشهر على الأقل والغرامة من خمسين إلى مائة جنيه."، ونصت المادة 438 على "كل من قدم لقاصر دون الثامنة عشرة من عمره سواء مخدرة يعاقب بالحبس ستة أشهر على الأقل والغرامة من خمسين إلى مائة جنيه"، أما المادة 439 نصت على "كل من قدم للتعاطي بمقابل أو غير مقابل مواد مخدرة أو سهل تعاطيها يعاقب بالحبس سنة على الأقل والغرامة من مائة إلى مائتي جنيه، إلا أن هذا القانون لم يتم اعتماده كقانون دستوري، فقانون العقوبات الثوري لم يسري على الضفة أو قطاع غزة"،(وحدة بنك المعلومات القانونية، 2008).

وكما أسلفنا سابقا أنه فور قدوم السلطة الوطنية، اتخذت السلطة إجراءات سريعة لمكافحة المخدرات، حيث صدر مرسوم رئاسي بشأن إنشاء اللجنة الطبية العليا للوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية وذلك عام 1999م إلا انه استمر العمل بالقوانين التي تم تطبيقها من قبل الاحتلال عام 1967 ، كما وأصدر السيد الرئيس قرار بقانون رقم (18) لعام 2015م بشأن مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، تلاه القرار رقم (3) لعام 2016م باعتماد البرنامج الوطني لمكافحة المخدرات ومنع الجريمة (الشامي، 2010).

المبحث الثاني: دور جهاز الشرطة الفلسطيني في الحد من جريمة تعاطي المخدرات

لم تقف السلطة الفلسطينية مكتوفة الأيدي أمام الجرائم المتعلقة بالمخدرات، بل قامت باتخاذ إجراءات عديدة كان أبرزها تعديل القانون الخاص بالمخدرات ليقدم عقوبات رادعة للحد من جرائم المخدرات، وكذلك إنشاء اللجنة العليا والإدارة العامة لمكافحة المخدرات، اللاتي بدورهن تقديم وتفعيل برامج خاصة للمتعاطين والمدمنين من أجل علاجهم وتقديم يد العون للمؤسسات المهتمة في هذا المجال ودعمها.

هذا ونشأت العديد من الجمعيات والهيئات في ظل الحكومة الفلسطينية لمكافحة المخدرات، لعل أبرزها جمعية أصدقاء الحياة لمكافحة المخدرات التي تأسست عام 2006م، بهدف إعداد برامج خاصة لمكافحة المخدرات والحد من انتشارها، وتقديم العلاج للمدمنين والمتعاطين وذلك ضمن فريق عمل متخصص ومؤهل للقيام بذلك (وكالة وفا،2006).

إن جريمة تعاطي المخدرات تخضع كغيرها من الجرائم الملحقة للمخدرات لإستراتيجية وطنية فلسطينية؛ للحد منها، فهي تتوازى في الخطر مع جرائم الحيازة سواء من اجل التعاطي أو من اجل التجارة، ومع جريمة الاتجار في المخدرات، وجريمة زراعتها، وجريمة

النقل والتصدير من والى الإقليم الوطني الفلسطيني، إلا أن إدارة مكافحة المخدرات في الشرطة الفلسطينية أولت اهتمامها لجريمة تعاطي المخدرات؛لسبب رئيسي نتج عن انتشار هذه الجريمة بصورة كبيرة عن أي جريمة أخرى تتعلق في العقاقير المخدرة؛ولهذا تطرقت في هذا المبحث إلى الأساليب الوقائية للحد من جريمة تعاطي المخدرات في المطلب الأول، وتناولت الدراسة الأساليب العلاجية للحد من جريمة تعاطي المخدرات في المطلب الثاني .

المطلب الأول: الأساليب الوقائية لجريمة تعاطي المخدرات

تتعدد الوسائل والطرق التي تتبعها الشرطة الفلسطينية لمكافحة جريمة تعاطي المخدرات، فسنتحدث في هذا المطلب عن أسلوب عقد الندوات الشفوية والكتابية في الفرع الأول،كما وتشمل الدراسة التعاون المشترك بين الشرطة الفلسطينية ووزارة الصحة في الفرع الثاني وهما على النحو الأتي :

الفرع الأول: دور الندوات التنظيمية في الوقاية من جريمة تعاطي المخدرات:

تقوم الشرطة الفلسطينية بسلسلة من الإجراءات والفعاليات والعمليات المنظمة والمخططة؛ بهدف الوقاية من تعاطي المخدرات، وتستهدف الشرطة الفلسطينية في هذه الندوات كافة قطاعات المجتمع الفلسطيني، بداية تقوم في إعداد طواقم متخصصة ذات خبرة قانونية وأمنية واجتماعية، وبكافة المستويات بحيث تكون قادرة على التعامل في كافة الاتجاهات؛ الأمر الذي يحقق مبدأ التعاون الاجتماعي لمكافحة تعاطي المخدرات. وتقوم هذه الطواقم بمهمتين، مهمة مكتبية تتلخص في التجهيز الورقي وإعداد الخطط الورقية والالكترونية في الأقراص المدمجة لتقديمها للطواقم الميدانية، حيث تقوم الأخيرة بعرضها على الفئات المستهدفة في المجتمع الفلسطيني في الكم والنوع والطريقة التي تراها مناسبة لتحقيق أهدافها(قطيش، 2017).

إن جل تعامل الشرطة الفلسطينية يكون عبر المركز الشرطي المتنقل؛ وهي فكرة تم تفعيلها حديثا لتسهيل عملية التواصل ما بين الشرطة والمجتمع الفلسطيني حيث يضم هذا المركز عددا من الضباط والإفراد كلا في اختصاصه ومن ضمنهم ضابط متخصص في مكافحة المخدرات حيث يقومون بزيارات المدارس ومؤسسات المجتمع المدني بشكل عام مما يخلق نوعا من المشاركة ما بين جهاز الشرطة والبلديات والمراكز الصحية المتمركزة خصوصا في المناطق التي لا يوجد فيها مراكز شرطية والتي تصنف تحت مناطق فئة (C) (قطيش، 2017).

مع العلم أن كل من هو معنيا بالاطلاع على النشرات الإرشادية لا يحتاج إلى زيارة المكتبات العامة أو الخاصة أو حتى المكتبات الجامعية، بل يستطيع الوصول إليها عبر موقع الشرطة الالكتروني، وخاصة عبر إيقونة المركز الإعلامي، الذي يهتم بنشر الإخبار والتقارير والتسجيلات المصورة والمسجلة والدراسات والإحصاءات المتعلقة بتعاطي المخدرات وغيره (قطيش، 2017).

الفرع الثاني: التعاون المشترك ما بين جهاز الشرطة الفلسطينية ووزارة الصحة .

ان التعاون ما بين وزارة الصحة الفلسطينية وجهاز الشرطة بشكل خاص ووزارة الداخلية بشكل عام ليس وليد تجربة إقليمية محلية فقط، بل هو نتاج تجربة دولية أساسها هيئة الأمم المتحدة وخصوصا مكتب مكافحة الجريمة، الذي عقد العديد من المؤتمرات والندوات التوعية مع منظمة الصحة العالمية(قطيش، 2017).

ترتكز وزارة الصحة على القاعدة الشعبية الرافضة لتعاطي المخدرات نظرا للأضرار الصحية التي تلحق بالتعاطي، هذا من جانب، في حين يستفيد جهاز الشرطة من هذه الشرائح في تدعيم موقفه أمام الفئات المستهدفة، ولا يكتفي بتوضيح الإضرار الاجتماعية الناتجة عن تعاطي المخدرات التي تؤدي إلى التفكك الأسري ودق النسيج الاجتماعي في المجتمع، بل يتعدى لإعطاء الأسباب الاقتصادية وما يلحق بالمتعاطي من إضرار اقتصادية، حيث إن حاجة المتعاطي تدفعه إلى ارتكاب بعض الجرائم كالسرقة والسلب؛ للوصول إلى اللذة المؤقتة حيث تساند وزارة الصحة جهاز الشرطة الفلسطينية عبر إمداده وإسناده إحصائيات رسمية تفيد نسبة المتعاطين وكم الإضرار الصحية التي تلحق بالتعاطي(قطيش، 2017).

المطلب الثاني:الأساليب العلاجية للحد من جريمة تعاطي المخدرات:

تتعدد الوسائل والطرق التي تتبعها الشرطة الفلسطينية للحد من جريمة تعاطي المخدرات، فسنتحدث في هذا المطلب عن أسلوب الشراكات مع المؤسسات الصحية ومؤسسات مكافحة المخدرات.

يقوم جهاز الشرطة بتقديم يد العون للمتورطين في تعاطي المخدرات، خاصة الذين يتورطون لأول مرة، وكما هو الحال في الأساليب الوقائية فيقوم جهاز الشرطة في إعداد طواقم متخصصة ذات خبرة علاجية على المستوى النفسي والجسدي، وبكافة

المستويات بحيث تكون قادرة على التعامل في كافة الاتجاهات؛ ومع جميع المتورطين باختلاف ظروفهم وجرمهم، الأمر الذي يحقق مبدأ التعاون الإنساني لمكافحة تعاطي المخدرات. وتقوم هذه الطواقم بمهمتين، مهمة علاجية صحية، ومهمة مكتبية تتلخص في إعداد التقارير الدورية(قطيش، 2017).

المطلب الثالث: المعيقات التي تؤثر على العمل الشرطي في الحد من جريمة تعاطي المخدرات:

يواجه جهاز الشرطة العديد من الصعوبات والمحددات والمعيقات التي تقف حائلا بينه وبين أهدافه في الحد من جريمة تعاطي المخدرات لعل أبرزها ما يلي (قطيش، 2017):

1- وجود عدد قليل من العاملين في الإدارة العامة لمكافحة المخدرات إذا ما قورن بعدد الأفراد العاملين في الدوائر الأخرى.

2- عدم وجود خطط سير دقيقة وخرائط للمناطق الفلسطينية، الأمر الذي يؤدي إلى فرار المتورط في جريمة تعاطي المخدرات.

3- شح الدعم من قبل المؤسسات العامة الأخرى والهيئات المحلية.

4- نقص التدريب والتأهيل الفني والمهني موازاة بتطور أساليب المهربين وتجار المخدرات.

5- عدم توفر تقنيات تمكن من التخلص من المواد المضبوطة بطريقة سهلة سريعة.

6- قلة الدورات التدريبية التي تؤهل أفراد الشرطة للكشف عن حالات التعاطي بسهولة ويسر.

7- عدم توفر ميزانية خاصة لدعم القضايا والخطط العلاجية والوقائية للمتورطين.

8- عدم توفر دائرة خاصة في إحصائيات القضايا المتعلقة بجرائم المخدرات فقط بل تم ضمهم غلى دائرة مكافحة المخدرات.

9- نقص في ذوي الخبرة وعدم وجود أطباء نفسيين مختصين في دائرة مكافحة المخدرات.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

تميزت الدراسات السابقة في هذا المجال بالندرة على مستوى الوطن العربي عامة وفلسطين خاصة حيث كانت دراستي الأولى من نوعها التي تناولت دور جهاز الشرطة في الحد منجريمة تعاطي المخدرات.

1- عيد، محمد فتحي، **جريمة تعاطي المخدرات في القانون المصري والقانون المقارنة**، جامعة القاهرة، 1988م.

حيث تناول الباحث في هذه الدراسة جرائم التعاطي للمخدرات والمواد المخدرة وذكر الأركان العامة لجرائم التعاطي والعقوبات والتدابير للجريمة وجاء بالعقوبات الأصلية والعقوبات التكميلية، كما وقيم العقوبات والتدابير وتطرق إلى النظام القانوني في الولايات المتحدة وفرنسا وتحدث عن العوامل المؤدية إلى التعاطي وبين أنواعها.

وتوصل الباحث إلى ضرورة التفرقة بين التعاطي والإدمان وفرض عقوبات على التعاطي للمخدرات وعلاج المدمن إذا أمكن بدل من فرض عقوبة جنائية عليه.

2-المعايطة، سالم خالد عابد، **دور العلاقات العامة في الحد من انتشار المخدرات من وجهة نظر العاملين في إدارة مكافحة المخدرات الأردنية** ، 2011.

درس الباحث دور العلاقات العامة في الحد من انتشار المخدرات ضمن ثلاثة محاور وهي وقائية وعلاجية وتنفيذية، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي واستخدم الباحث منهج المسح (الاستبانة) لجمع البيانات وتم اختيار العينة من مجتمع الدراسة بطريقة عشوائية تكونت من 280 شخص، وكان الدور الوقائي بالمرتبة الثالثة من حيث شدة الممارسة، أما المرتبة الأولى فكانت للدور العلاجي، والثانية للدور التنفيذي.

كما وأظهرت نتائج التحليل الإحصائي بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى في أدوار العلاقات العامة الثلاثة والأداة ككل تبعا لمتغيرات الدراسة.

الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات:

المقدمة: يشير هذا الفصل إلى الطرق والإجراءات التي اتبعها الباحث في جمع البيانات، وشرح الخطوات والإجراءات العلمية التي تم إتباعها في أداة الدراسة ودلالات صدقها وثباتها، ووصف لمنهج الدراسة، ومجتمعها، وطريقة اختيار العينة، وإجراءات تطبيقها وتصميمها ومتغيراتها، والمعالجات الإحصائية المستخدمة في تحليل بياناتها.

منهج الدراسة: لتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، لملائمته لطبيعة الدراسة وتهدف هده الدراسة إلى التعرف على دور جهاز الشرطة في مكافحة جريمة تعاطي المخدرات في محافظة الخليل.

مجتمع الدراسة:مكون من جميع الأفراد العاملين في إدارات جهاز الشرطة في محافظة الخليل.

عينة الدراسة: بلغ عدد عينة الدراسة 50 فرد, ونوع العينة كان عشوائية بسيطة، وقد روعي في اختيار العينة تمثيلها لمتغيرات الدراسة (الجنس والمؤهل العلمي وسنوات الخبرة وإدارات الشرطة).

الجداول التالية تبين خصائص وسمات عينة الدراسة كما يلي:

1- **الجنس** جدول رقم (1)توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	43	%86
أنثى	7	%14
المجموع	50	%100

2- **المؤهل العلمي**جدول رقم (2)توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
دبلوم فأقل	21	%42
بكالوريوس	27	%54
دراسات عليا	2	%4
المجموع	50	%100

3- **سنوات الخبرة**جدول رقم (3)توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	8	%16
5-10سنوات	20	%40
أكثر من 10 سنوات	22	%44
المجموع	50	%100

4- **إدارات الشرطة**جدول رقم (4)توزيع عينة الدراسة حسب متغير إدارات الشرطة

المتغير	التكرار	النسبة المئوية
مكافحة المخدرات	13	%24.1
حماية الأسرة	8	%14.8
المباحث العامة	10	%14.8
الشرطة القضائية	11	%20.4
شرطة المرور	8	%14.8
المجموع	50	%100

ثبات الأداة: تم حساب درجة الثبات لأداة الدراسة من خلال معامل كرونباخ ألفا فكانت (0.875).

أداة الدراسة: استخدم الباحث استبانه لدراسة دور أفراد الشرطة في مكافحة جرائم تعاطي المخدرات في محافظة الخليل ، وتكونت الاستبانة من جزئين، الأول يحتوي على متغيرات مستقلة، والجزء الثاني تكون من 24 فقرة موزعة على ثلاث مجالات.

متغيرات الدراسة:

أولا : المتغيرات المستقلة وتتمثل في :

- الجنس وله متغيرات ذكر وأنثى.
- المؤهل العملي وله ثلاث مستويات: دبلوم فأقل، بكالوريوس و دراسات عليا.
- سنوات الخبرة: وله ثلاث مستويات: أقل من خمس سنوات، من 5-10 سنوات وأكثر من 10 سنوات.
- إدارات الشرطة وله خمس متغيرات: مكافحة المخدرات ووحدة حماية الاسرة والمباحث العامة وشرطة المرور والشرطة القضائية.

ثانيا: المتغيرات التابعة وتتمثل في استجابات المعنيين حول فقرات الدراسة.

إجراءات الدراسة: بعد الانتهاء من بناء أداة الدراسة بصورتها النهائية، تم وضع رسالة خاصة توضح الغرض من الدراسة وهدفها، وتطمئن المستجيب حول سرية المعلومات التي سيدلي بها، وتوضح كيفية الإجابة على الأداة.

ثم قام الباحث باختيار عينة الدراسة بالطريقة العشوائية البسيطة. وبعد ذلك تم التوجه إلى أفراد جهاز الشرطة في الخليل الذين مثلوا عينة الدراسة، ومقابلتهم، وتطبيق الأداة عليهم، وذلك بعد أن تم توضيح الهدف من الدراسة، وبعد الانتهاء من جمع البيانات تم تفريغها وعمل التحليلات الإحصائية المناسبة.

المعالجات الإحصائية: أجريت التحليلات الإحصائية للدراسة الحالية بعدما أدخلت البيانات إلى الحاسوب ومعالجتها باستخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، حيث استخدمت الأساليب الآتيه:

- المتوسطات الحسابية والتكرارات والانحرافات المعيارية والنسب المؤوية .
- معامل الثبات كرونباخ ألفا لفحص ثبات أداة الدراسة.
- اختبارات التباين.

الفصل الرابع: نتائج الدراسة

يتضمن هذا الفصل عرضا مفصلا لنتائج الدراسة، من خلال الإجابة عن تساؤلاتها وتحقيق أهدافها، ولفحص صحة فرضياتها، باستخدام التقنيات الإحصائية المناسبة، فقد سعت هذه الدراسة إلى معرفة دور جهاز الشرطة في مكافحة جرائم تعاطي المخدرات في محافظة الخليل.

ومن أجل تفسير النتائج فقد اعتمد الباحث النسب المؤوية كمعيار ومن الجدير ذكره أنه تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي في القياس ، وللحكم على الفقرات تم اعتماد النسب التالية:

جدول رقم(5)النسب المئوية

درجة الأهمية	النسب المئوية
قليلة جدا	أقل من 50%
قليلة	50%-59.9%
متوسطة	60%-69.9%
كبيرة	70%-79.9%
كبيرة جدا	80%فأكثر

وبذلك تكون أعلى درجة في المقياس= 5*50=250

وأقل قيمة في المقياس=1*50= 5

جدول رقم(6)المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والنسب المئوية- المجال الأول:

طبيعة العمل في جهاز الشرطة للحد من جريمة تعاطي المخدرات

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الموافقة
أعمل ضمن سياسات واضحة المعالم.	3.12	1.172	62.4	متوسطة
حجم المهمات التي أقوم بها ملائمة لي من جميع الجوانب.	2.90	1.129	58	قليلة
أنجز المهمات الموكلة إلي في الوقت المخصص لها بنجاح.	2.82	1.207	56.4	قليلة
تتلقى دوائر الشرطة تدريبات خاصة فيما يتعلق بالكشف عن سوائل الجسم.	2.70	1.093	54	قليلة
تتلقى دوائر الشرطة تدريبات معرفية فيما يتعلق بمعرفة أنواع المخدرات وتأثيراتها على الجسم.	2.66	1.255	53.2	قليلة
تتعامل الشرطة مع الأجهزة الحديثة للكشف عن المخدرات بطرق فنية.	2.60	1.050	52	قليلة
أقوم بالمشاركة في وضع الخطط لتسير عمل الجهاز بنجاح.	2.52	.974	50.4	قليلة
أواجه صعوبات في المهام الموكلة إلي.	2.48	.995	49.6	قليلة جدا
أفتقر للكثير من المعلومات اللازمة لأداء عملي.	2.32	.935	46.4	قليلة جدا
المجموع	**2.68**	**.68382**	53.65	قليلة

نلاحظ أن أفراد الشرطة استجابوا ايجابيا مع الفقرة التي تنص على"أعمل ضمن سياسات واضحة المعالم" أكثر من غيرها، أما الفقرات السلبية فحصدت نتائج تتراوح

بين القليلة والقليلة جدا، وهذا يطمئن الباحث باستبعاده جميع النقاط السلبية في إلية العمل.

جدول رقم(7)المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والنسب المئوية **المجال الثاني: دور وأساليب جهاز الشرطة في الحد من جرائم تعاطي المخدرات**

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الموافقة
أتعاون مع زملائي في أداء الدور والمهام بأكمل وجه لضمان النتائج المرجوة.	4.26	.600	85.2	كبيرة جدا
أنظر لمتعاطي المخدرات على أنه مجرم ويتوجب عقابه.	4.14	.351	82.8	كبيرة جدا
هناك تنسيق بين دائرة مكافحة المخدرات والمؤسسات الحكومية الأخرى للحد من جريمة تعاطي المخدرات.	4.14	.756	82.8	كبيرة جدا
يتم التخلص من المواد المخدرة المضبوطة بطريقة صحيحة.	3.92	.488	78.4	كبيرة
أقوم بالمشاركة في الندوات وورش العمل مع المجتمع المدني.	3.00	.000	60	متوسطة
أقوم بالمشاركة بوضع الخطط التوعوية للحد من جريمة تعاطي المخدرات.	2.76	1.170	55.2	قليلة
أتلقى دورات تدريبية للتعامل مع جرائم المخدرات.	2.56	1.280	51.2	قليلة
المجموع	3.5400	.34428	70.8	كبيرة

أكد 85% من أفراد العينة بأنهم يتعاونون في انجاز المهام الموكلة إليهم و يعتبرون متعاطي المخدرات مجرم ويتوجب عقابه كما وأكدوا أنه يوجد ترابط بين دائرة مكافحة المخدرات والمؤسسات الحكومية الأخرى للحد من جريمة تعاطي المخدرات.، وأكدت نسبة كبيرة بأنه يتم التخلص من المواد المخدرة المضبوطة بطريقة صحيحة.

جدول رقم(8)المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والنسب المئوية المجال الثالث:

العوامل المؤثرة على عمل جهاز الشرطة في الحد من جريمة تعاطي المخدرات

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الموافقة
يمتلك المسؤولون القدرات والخبرات الكافية للحد من جرائم تعاطي المخدرات.	3.42	1.071	68.4	متوسطة
يمتلك أفراد الشرطة صلاحيات للتحقق من البيانات والمعلومات وفقاً للقانون بخصوص جرائم تعاطي المخدرات.	3.38	1.105	67.6	متوسطة
يرأس قسم مكافحة المخدرات فرد يمتلك الخبرات والدورات والخطط اللازمة للتعامل مع المتعاطين للحد من هذه الجريمة.	3.28	1.196	65.6	متوسطة
تساهم الرتبة في رفع الإنتاجية للفرد مما يسهم في الحد من جريمة التعاطي.	3.18	1.289	63.6	متوسطة
يقدم جهاز الشرطة خطط علاجية للمتعاطين وينجح في تنفيذها.	3.12	1.172	62.4	متوسطة
يلتزم أفراد الشرطة جميعا بقيم النزاهة والشفافية الأمر الذي يسهم في نجاحهم في الحد من جريمة تعاطي المخدرات.	2.96	1.142	59.2	قليلة
يوفر جهاز الشرطة دورات تدريبية لأفراده للحد من جريمة تعاطي المخدرات وآلية التعامل مع هذا النوع من الجرائم.	2.84	.468	56.8	قليلة
تقتصر مهام جهاز الشرطة في التحقيق مع المتعاطين وتحويلهم للمحاكمة.	2.18	.720	43.6	قليلة جدا
المجموع	**3.0450**	**.4675**	**60.9**	**متوسطة**

أكدت نسبة متوسطة من أفراد العينة أن المسؤولون يمتلكون القدرات والخبرات الكافية للحد من جرائم تعاطي المخدرات، وأن الشرطة تمتلك صلاحيات للتحقق من

البيانات والمعلومات وفقاً للقانون بخصوص جرائم تعاطي المخدرات كما وتقدم خطط علاجية للمؤسسات التي تقوم بذلك.

اختبار الفرضيات

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مستويات استجابة أفراد جهاز الشرطة تعزى لمتغير الجنس.

	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المحور الأول	ذكر	43	2.6831	.69936
	أنثى	7	2.6786	.62856
المحور الثاني	ذكر	43	3.5382	.35522
	أنثى	7	3.5510	.29077
المحور الثالث	ذكر	43	3.0203	.49245
	أنثى	7	3.1964	.23780
المجموع	ذكر	43	3.0806	.39462
	أنثى	7	3.1420	.25599

جدول رقم (9)المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري حسب الجنس

ومن المتوسطات الحسابية يمكننا الجزم بأنه لا يوجد فروق بين متوسطات استجابة الذكور والإناث على فقرات الاستبانة. والجدول التالي يؤكد ذلك.

جدول رقم(10)اختبار(ت)

	ت المحسوبة	مستوى الدلالة
المحور الأول	.016	.987
المحور الثاني	-.090	.928
المحور الثالث	-.923	.361
المجموع	**-.397**	**.693**

ت الجدولية عند مستوى الدلالة(α =< 0.05)

يتضح من خلال الجدول السابق أن مستوى الدلالة أكبر من 0.05 في جميع المحاور أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α =< 0.05) بين استجابات مستويات استجابة أفراد جهاز الشرطة حول دور الجهاز في مكافحة تعاطي المخدرات تبعا لمتغير الجنس، وبذلك نأخذ الفرضية الصفرية على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية

1- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α≤ 0.05) بين مستويات استجابة أفراد جهاز الشرطة تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

جدول رقم(11)اختبار التباين أحادي الاتجاه(Anova)

	المتغيرات	Df	مجموع المربعات	مربع المتوسطات	ف	مستوى الدلالة
المحور الأول	بين المجموعات	2	2.455	1.227	2.820	0.070
	بدون المجموعات	47	20.458	.435		
	Total	49	22.913			
المحور الثاني	بين المجموعات	2	1.206	0.603	6.162	*0.004
	بدون المجموعات	47	4.601	0.098		
	Total	49	5.808			
المحور الثالث	بين المجموعات	2	5.847	2.923	28.244	*0.000
	بدون المجموعات	47	4.865	0.104		
	Total	49	10.711			
المجموع	بين المجموعات	2	2.132	1.066	10.384	*0.000
	بدون المجموعات	47	4.824	0.103		
	Total	49	6.956			

(ف) المحسوبة عند مستوى الدلالة **(α =< 0.05)**(2.57)

يتضح من خلال الجدول السابق أن مستوى الدلالة أقل من 0.05 في المحورين الثاني أي أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى **(α =< 0.05) لاستجابات المعنين** ، وبذلك نرفض الفرضية الصفرية على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية ونأخذ بالفرض البديل على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية.

ولتحديد لصالح من كانت الفروق استخدم الباحث اختبار LSD للمقارنات البعدية بين المتوسطات حيث كانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (12)اختبار(LSD)

	المؤهل العملي	دبلوم فما دون	بكالوريوس	دراسات عليا
المحور الأول	دبلوم فما دون		0.669	*0.34
	بكالوريوس			*0.22
	دراسات عليا			
المحور الثاني	دبلوم فما دون		0.11	*0.001
	بكالوريوس			*0.008
	دراسات عليا			
المحور الثالث	دبلوم فما دون		*0.000	*0.000
	بكالوريوس			*0.015
	دراسات عليا			
المجموع	دبلوم فما دون		*0.019	*0.000
	بكالوريوس			*0.001
	دراسات عليا			

يتضح من خلال الجدول السابق رقم (12) :

- يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى **(α =< 0.05)**
  - ❖ بين المؤهلين دبلوم فما دون والبكالوريوس و ذلك لصالح حملة البكالوريوس.
  - ❖ بين المؤهلين دبلوم فما دون والدراسات العليا وذلك لصالح حملة الدراسات العليا.
  - ❖ بين المؤهلين البكالوريوس والدراسات العليا وذلك لصالح حملة الدراسات العليا.

1- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مستويات استجابة أفراد جهاز الشرطة تعزى لعدد سنوات الخبرة.

جدول رقم(13)اختبار التباين الأحادي

مصدر التباين	مجموعمربعاتالانحرافات	درجات الحرية	متوسط الانحراف	قيمة(ف)	مستوى الدلالة
بين المجموعات	2	0.208	0.104	0.725	0.49
داخل المجموعات	47	6.748	0.144		
المجموع	49	6.956			

يتضح من الجدول السابق أن الدلالة الإحصائية كانت 0.49 وهذه القيمة أكبر من مستوى الدلالة (0.05) أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (0.05 >= α) لاستجابات المعنيين بسبب سنوات الخبرة. وبذلك نقبل الفرضة الصفرية القائلة بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية.

2- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05 ≥α) بين مستويات استجابة أفراد جهاز الشرطة تعزى لمتغير إدارات الشرطة.

جدول رقم(14)اختبار التباين الأحادي

مصدر التباين	مجموعمربعات الانحرافات	درجات الحرية	متوسط الانحراف	قيمة(ف)	مستوى الدلالة
بين المجموعات	4.467	4	1.117	20.186	*0.000
داخل المجموعات	2.489	45	0.055		
المجموع	6.956	49			

يتضح من خلال الجدول السابق أن مستوى الدلالة أقل من 0.05 أي أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى **(0.05 >= α) لاستجابات المعنيين**، وبذلك نرفض الفرضية الصفرية على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية ونأخذ بالفرض البديل على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية.

ولتحديد لصالح من كانت الفروق استخدم الباحث اختبار LSD للمقارنات البعدية بين المتوسطات حيث كانت النتائج كما يلي:**جدول رقم (15)اختبار(LSD)**

إدارات الشرطة	مكافحة المخدرات	حماية الأسرة	المباحث العامة	شرطة المرور	الشرطة القضائية
مكافحة المخدرات		*0.20	*0.00	*0.00	*0.00
حماية الأسرة			0.71	*0.22	0.117
المباحث العامة				0.520	0.761
شرطة المرور					0.347
الشرطة القضائية					

من الجدول السابق نلاحظ أن الفروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى (α =< 0.05) بين :

- دائرة مكافحة المخدرات وحماية الأسرة لصالح مكافحة المخدرات.
- دائرة مكافحة المخدرات والمباحث العامة لصالح مكافحة المخدرات.
- دائرة مكافحة المخدرات وشرطة المرور لصالح مكافحة المخدرات.
- دائرة مكافحة المخدرات والشرطة القضائية لصالح مكافحة المخدرات.
- دائرة حماية الأسرة والمباحث العامة لصالح حماية الأسرة

الفصل الخامس: خلاصة نتائج الدراسة وتوصياتها

النتائج: بعد إجراء الدراسة توصل الباحث إلى عدة نتائج كان أهمها:

1- أن لجهاز الشرطة بالغ الدور في الحد من جريمة تعاطي المخدرات سواء كان دور وقائي أو علاجي.

2- يقدم جهاز الشرطة دورات تؤهل طاقمه لمكافحة جريمة تعاطي المخدرات.

3- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مستويات استجابة أفراد جهاز الشرطة تعزى لمتغير الجنس.

4- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مستويات استجابة أفراد جهاز الشرطة تعزى لمتغير المؤهل العلمي لصالح حملة الدراسات العليا.

5- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مستويات استجابة أفراد جهاز الشرطة تعزى لمتغير إدارات الشرطة لصالح دائرة مكافحة المخدرات.

6- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مستويات استجابة أفراد جهاز الشرطة تعزى لعدد سنوات الخبرة.

7- يقوم جهاز الشرطة بالتعاون مع الجهات الأخرى لمكافحة جريمة تعاطي المخدرات.

8- يتخلص جهاز الشرطة من المواد المضبوطة بطرق آمنة سليمة بحيث لا تتيح إمكانية إعادة استخدامها أو تدويرها.

9- يمتلك جهاز الشرطة ألية محددة ومعينة لمكافحة جريمة تعاطي المخدرات.

التوصيات:بناء على النتائج التي تم التوصل إليها فإني أوصي:

1- ضرورة تفعيل الدور الوقائي والعلاجي في خطة شرطة محافظة الخليل لمكافحة المخدرات.

2- نشر التوعية للمواطنين من خلال نشرات وندوات عبر الهيئات المحلية.

3- تكثيف الجهود العاملة من أجل تقليل الجرائم الخاصة بتعاطي المخدرات في المحافظة.

4- الاستفادة من تجارب الجهات المختصة بمكافحة المخدرات ونشرها لتكون مرجعية وطنية للمهتمين بالموضوع.

5- الأخذ بما جاء في البرامج الدولية والاتفاقيات العالمية لمكافحة المخدرات والاستفادة منها.

6- ضرورة إنشاء دائرة خاصة لجمع إحصائيات حول المتورطين في جرائم تعاطي المخدرات وتوثيقها.

7- زيادة عدد الأفراد العاملين في الإدارة العامة لمكافحة المخدرات.

8- تأمين دعم مادي ولوجستي للإدارة العامة لمكافحة المخدرات.

9- رسم سياسات وخطط واضحة تشمل جميع الجوانب لضمان القبض على المتورطين في جرائم المخدرات.

10- زيادة الرقابة على العاملين والأفراد في إدارة مكافحة المخدرات.

11- تعديل قانون العقوبات لردع كل متورط في جرائم التعاطي.

12- تعديل قوانين العفو العام لتستثني المهربين وتجار المخدرات.

المراجع العربية:

1. ابن منظور. (2006). لسان العرب.

2. بيان يوسف. (2011). جرائم المخدرات.

3. سعد المغربي. (1971). ظاهرة تعاطي المخدرات. القاهرة : المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي.

4. سيرين محمود عنبوسي. (2016). مكافحة المخدرات في التشريع الفلسطيني. مؤتمر كلية الشريعة السادس :تعاطي المخدرات، الأسباب والآثار والعلاج من منظور إسلامي واجتماعي وقانوني (صفحة 12). نابلس: ديوان قاضي القضاة .

5. عبدالكريم خالد الشامي. (2010). السياسة الجنائية الدولية لمكافحة المخدرات وأثرها على السياسة الجنائية. رام الله: ديوان الفتوى والتشريع .

6. عصام محمد. (1983). جرائم المخدرات فقها وقضاء. القاهرة.
7. علي قطيش. (26 10, 2017). دور جهاز الشرطة في الحد من جريمة تعاطي المخدرات.
8. محمد بن منظور. (1995). لسان العرب. بيروت: دار صادر.
9. محمد فتحي عيد. (1988). جريمة المخدرات في القانون المقارن. الرياض : المكتبة الأمنية.
10. محي الدين حوري. (2003). الجريمة أسبابها ومكافحتها. دمشق: دار الفكر للنشر .
11. محمد منير مرسي.(2001).الإدارة المدرسية الحديثة، القاهرة:عالم الكتب.
12. مروان العطية. (2012). معجم المعاني الجامع. القاهرة: إيوان للنشر والتوزيع.
13. مصطفى سويف. (1996). المخدرات والمجتمع نظرة تكاملية. الاسكندرية: مكتبة الاسكندرية.
14. وحدة بنك المعلومات القانونية. (2008). المراحل الانتقالية لنقل السلطات والصلاحيات وتغيير المسميات وأثرها على التشريعات السارية . رام الله: معهد الحقوق- جامعة بيرزيت.
15. وفقي أبو علي. (2003). ظاهرة تعاطي المخدرات.
16. يحيى عيادة كردي. (2016). إدارة مكافحة المخدرات بنابلس. مؤتمر كلية الشريعة السادس :تعاطي المخدرات، الأسباب والآثار والعلاج من منظور إسلامي واجتماعي وقانوني،(صفحة16). نابلس: جامعة النجاح الوطنية.

المراجع الأجنبية:

Bernice Schacter . (2006). The New Medicines: How Drugs Are Created, 1 Approved, Marketed, and Sold. Westport, CT.: Praeger.
2. Du Toit. (1973). The history and ethnographic setting of cannabis sativa in SuthernAfrica . Chicago: IX Interntional congress of anthroplogical an ethnological seirnce.
J.eds Knight. (1965). its chemistry و .3. G.E Wolstenholem anpharmacologly. london: Ciba foundation study group.
Michel Moel.(1997). Drug Abuse.و .4. George Koob
5. M.R Aldrich. (1972). A breif legal history of marihuana.phenix Arizona: Do it yourself Foundation.
Angela Hawken. (2011). Drugs and ،JonthanCaulkins .6. Mark Kleiman Drug Policy: What Everyone Needs to Know. United Kingdom: Oxford University Press.